الجمهورية الإسلامية الموريتانية

شرف - إخاء - عدل

وزارة المالية

ميزانية المواطن 2026

Njelu askan wi ngir 2026

JAMAANE NAFAXA SINNE 2026

BIDJE BI'BBE LEYDI NGAM HITAANDE 2026

فخامة رئيس الجمهورية
محمد ولد الشيخ الغزواني

يسعى المحور الثاني من برنامج فخامة رئيس الجمهورية السيد: **محمد ولد الشيخ الغزواني**، إلى:

- اقتصاد قوي ومستدام بيئيًا: يسعى البرنامج لبناء اقتصاد مزدهر يعتمد على تنويع الموارد وتطوير القطاعات الإنتاجية مثل الزراعة والصيد والصناعات الصغيرة، مع الاهتمام بالاستدامة البيئية.

معالي الوزير الأول
المختار ولد أجاي

من أهم الإصلاحات الهيكلية التي تعتزم الحكومة إطلاقها لتحرير الاقتصاد وتشجيع الاستثمار:

مراجعة مدونة الاستثمار، ومدونة الصفقات العمومية، وقانون الشراكة بين القطاع العام والخاص، ومدونة الضرائب، والإصلاح العقاري، والأمن القانوني والقضائي للفاعلين الاقتصاديين، وإصلاح النظام المصرفي.

وزير المالية
كوديور موسى انكينور

شرعت موريتانيا في حملة لتحسين الشفافية في إدارة المالية العامة، بهدف تعزيز فعالية العمل العمومي ومواءمته مع المعايير الدولية.

منذ العام الماضي، تقوم الحكومة بإعداد وثيقة تسمى "ميزانية المواطن"، والتي تساهم في نشر بيانات الميزانية للجمهور، من خلال عرض مبسط لميزانية الدولة. تتيح ميزانية المواطن لعام 2026 ترجمة معلومات الميزانية بشكل مختصر و بلغة مفهومة للجميع، من أجل تقريب أكثر لميزانية الدولة من الشعب، من خلال تسهيل فهمها وتعزيز تخصيصها.

ومع ذلك، وفقًا لمبدأ المساءلة المنصوص عليه في القانون رقم 2018-039 المؤرخ 9 أكتوبر 2018 بشأن القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية. ينظم هذا القانون العلاقات بين الفاعلين العموميين في مجال تسيير المالية ويعتبر هذا القانون دستور المالية العامة الذي يحدد المبادئ المتعلقة بإعداد وتنفيذ ومراقبة الميزانيات العامة والمحاسبة العمومية.

يجب احترام هذه المبادئ من قبل السلطة التنفيذية، وكذلك من قبل السلطة التشريعية والقضائية. يحدد القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية كيف يجب معاقبة جميع الأشخاص الذين لا يحترمون هذه المبادئ.

تشرح النسخة الثالثة من ميزانية المواطن، التي تتعلق بالسنة المالية 2026، المفاهيم المتعلقة بالميزانية مع تسليط الضوء على افتراضات الاقتصاد الكلي التي يقوم عليها إطار الميزانية وكذلك أولويات الحكومة.

مقدمة

في إطار التزام بلادنا بتعزيز الشفافية المالية وترسيخ مبادئ الحوكمة الرشيدة، تأتي "ميزانية المواطن لسنة 2026" كأداة مبسطة تهدف إلى تمكين المواطن من فهم أولويات الدولة في الإنفاق العام، ومصادر تمويل الميزانية، وأوجه تخصيص الموارد بما يعكس تطلعاته واحتياجاته الأساسية.

تُعد هذه السنة المالية محطة مفصلية في مسار تحديث المالية العامة، حيث يندرج مشروع قانون المالية لسنة 2026 ضمن مقاربة الميزانية حسب البرامج والأداء، التي تمثل نقلة نوعية من منطق التسيير التقليدي إلى نموذج يرتكز على النتائج، والفعالية، والمساءلة. وقد تم إعداد الميزانية وفق آلية التحكيم المبني على الأداء، ما يعني أن تخصيص الموارد أصبح مشروطًا بتحقيق أهداف واضحة ومؤشرات قابلة للقياس.

تتوزع الميزانية على 108 برامج و24 مخصصًا، تعكس أولويات التنمية الوطنية المستمدة من البرنامج الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية، ومن الاستراتيجيات القطاعية للحكومة. كما تسعى إلى تعزيز العدالة الاجتماعية، وتحفيز النمو الاقتصادي، وتحسين جودة الخدمات العمومية، لا سيما في مجالات التعليم، والصحة، والبنية التحتية.

من خلال هذه الوثيقة، نطمح إلى تقريب لغة الأرقام من المواطن، وتيسير فهمه للسياسات المالية، وتعزيز مشاركته في النقاش العمومي حول الخيارات الاقتصادية الكبرى. فالمواطن الواعي هو شريك أساسي في بناء دولة قوية، عادلة، وشفافة.

مفاهيم أساسية للمواطن

1 ما هي ميزانية الدولة؟

ميزانية الدولة هي خطة مالية سنوية تُعدّها الحكومة لتحديد الإيرادات المتوقعة والنفقات المقررة خلال سنة معينة. وهي تعكس أولويات الدولة في تمويل المشاريع والخدمات التي تهم المواطن، مثل التعليم، الصحة، البنية التحتية، والحماية الاجتماعية.

2. من أين تأتي موارد الدولة ؟

الإيرادات

تتكون إيرادات الدولة أساسًا من:

- الضرائب والرسوم: مثل الضرائب على الشركات، والضريبة على القيمة المضافة، والرسوم الجمركية.
- عائدات الموارد الطبيعية: خاصة من قطاعي المعادن والصيد.
- المساعدات الخارجية: دعم مالي من شركاء التنمية.
- إيرادات أخرى: مثل عائدات الأملاك العمومية والغرامات.

معلومة مبسطة: كل 100 أوقية تنفقها الدولة، يأتي جزء منها من الضرائب، وجزء من صادرات المواد الاستخراجية، وجزء من الدعم الخارجي.

3. كيف تُصرف أموال الميزانية؟

النفقات

تنقسم نفقات الدولة إلى:

- نفقات التسيير: لتغطية الرواتب، تشغيل المرافق العمومية، وتوفير الخدمات الأساسية.
- نفقات الاستثمار: لتمويل المشاريع الكبرى مثل بناء المدارس والمستشفيات والطرق.
- خدمة الدين: لتسديد الديون وفوائدها.

أولوية 2026: تعزيز الإنفاق على التعليم والصحة والبنية التحتية، مع تحسين كفاءة الإنفاق العمومي.

4. ما الجديد في ميزانية 2026؟

- اعتماد الميزانية حسب البرامج بدلًا من الميزانية التقليدية.
- ربط التمويل بتحقيق نتائج قابلة للقياس.
- تعزيز الشفافية ومشاركة المواطن في فهم وتتبع الإنفاق العمومي.

5. لماذا تهمك هذه الميزانية كمواطن؟

- لأنها توضح كيف تُصرف أموالك كمساهم في الضرائب.
- تساعدك على متابعة تنفيذ المشاريع التي تهمك.
- تُمكنك من المساءلة والمشاركة في النقاش العمومي.

السياق الاقتصادي العام

1- الاقتصاد العالمي

- يشهد الاقتصاد العالمي حالة من عدم اليقين بسبب النزعة الحمائية وتجزئة المبادلات التجارية.
- رغم تخفيف الرسوم الجمركية، يبقى الاستقرار هشًا.
- توقعات النمو العالمي:

النمو العالمي:

السنة	النمو
2024	3,3%
2025	3,2%
2026	3,1%

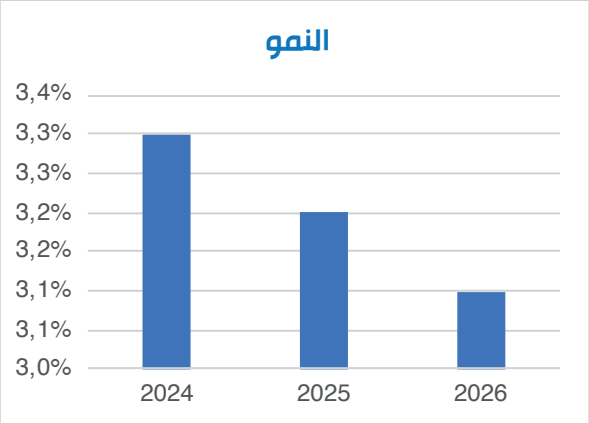

- الدول المتقدمة تسجل نموًا ضعيفًا (~1,5%)، بينما تتجاوز الاقتصادات الصاعدة 4%.

التضخم العالمي:

السنة	التضخم
2025	4,2%
2026	3,7%

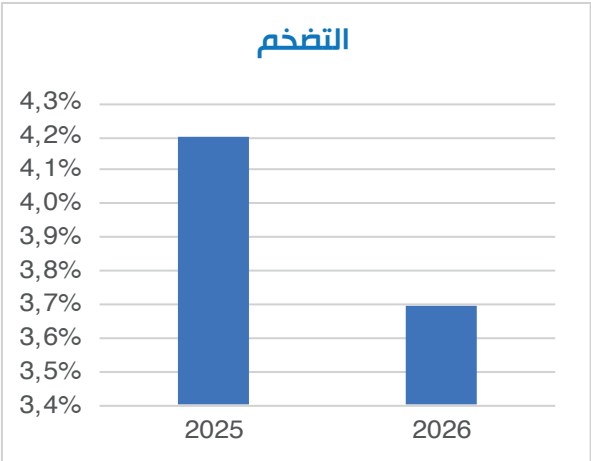

- الرسالة للمواطن : البيئة الدولية تؤثر على الأسعار، المبادلات، وفرص الاستثمار، لكن هناك تحسن تدريجي.

2- الاقتصاد الوطني:

النمو الاقتصادي المتوقع:

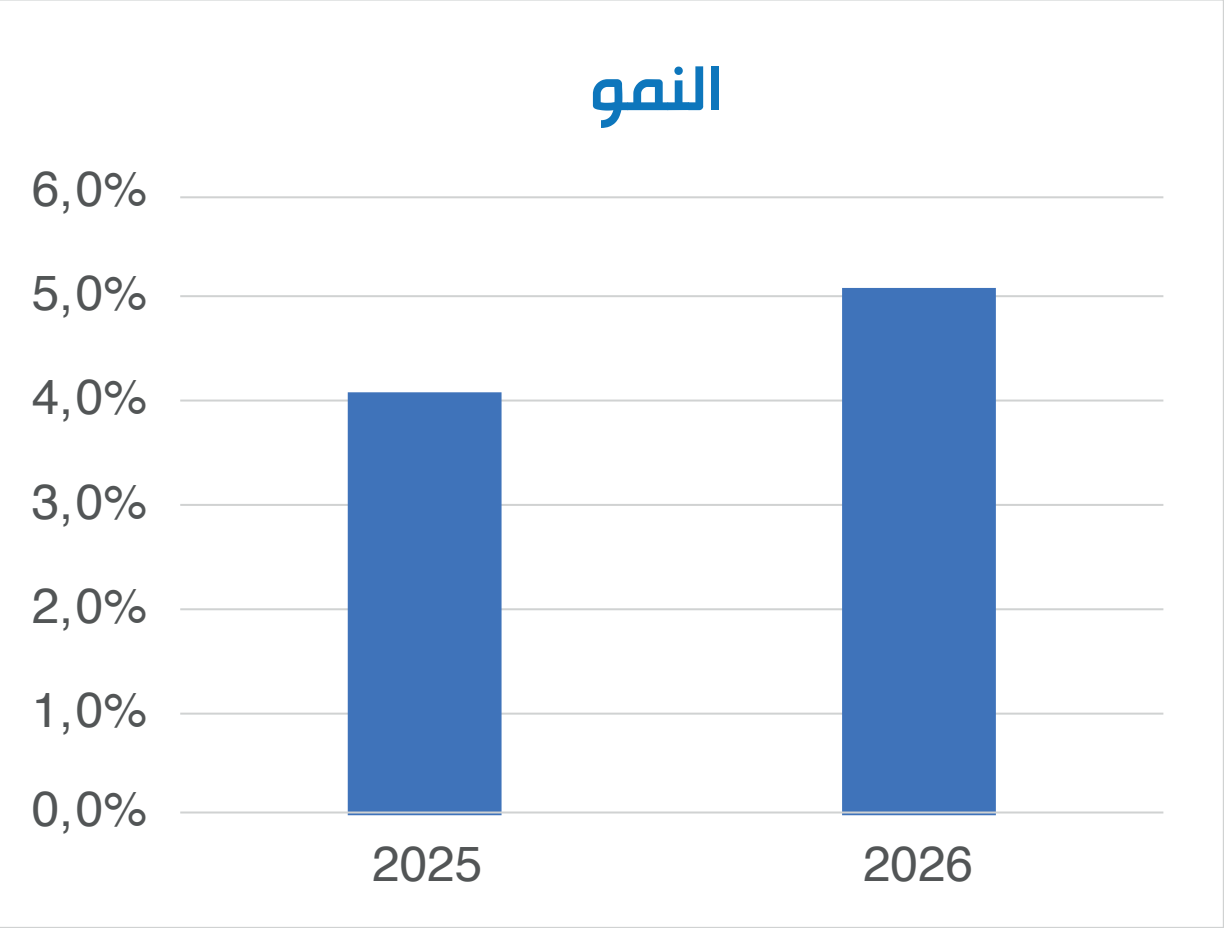

السنة	النمو
2025	4,1%
2026	5,1%

- متوسط النمو خلال الفترة 2025-2029: وصل إلى 5%، أقل من السنوات السابقة بسبب تراجع إنتاج الذهب والنحاس.
- القطاعات المحركة للنمو:
  - الزراعة، التجارة، النقل، الخدمات غير الاستخراجية.
  - بدء إنتاج الغاز وارتفاع إنتاج الشركة الوطنية للصناعة والمناجم ابتداءً من 2027.

التضخم الداخلي

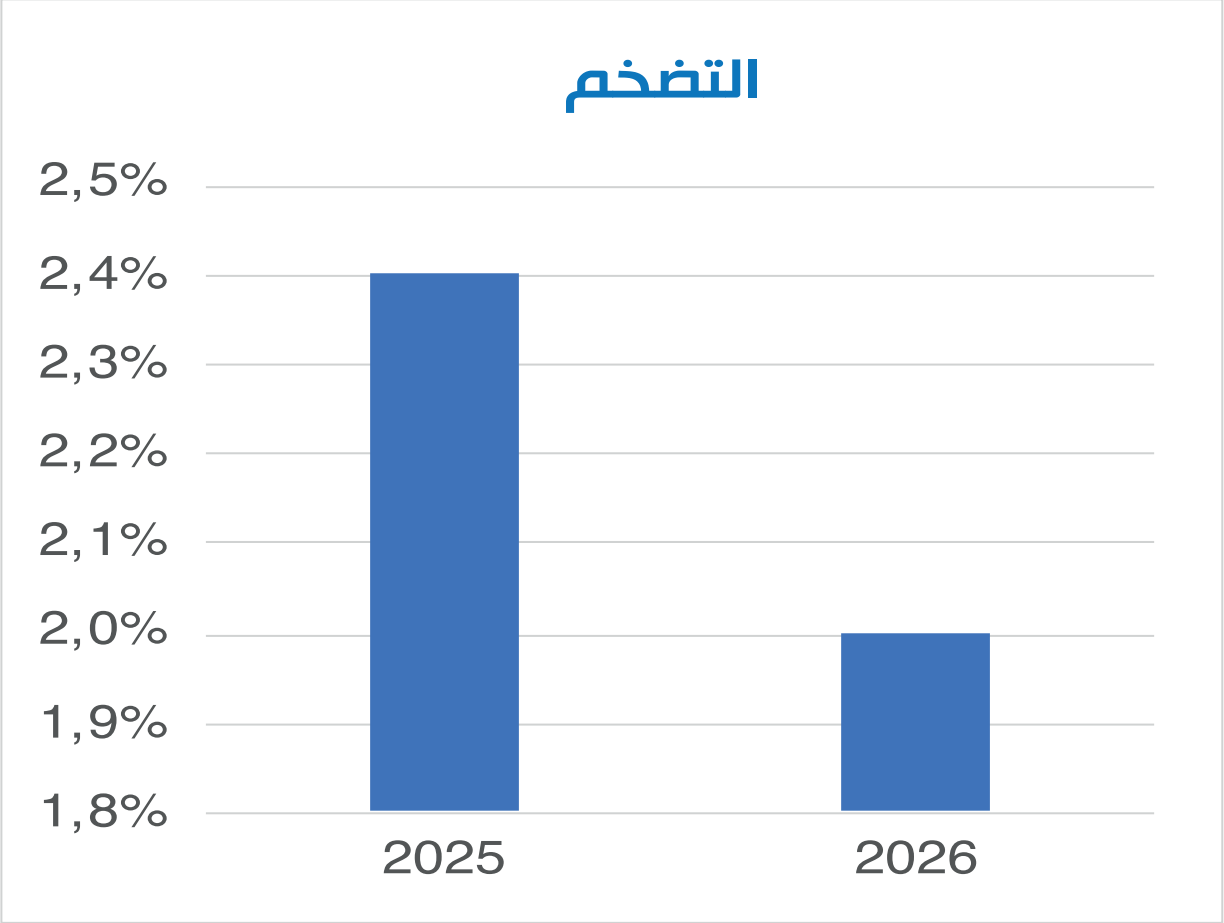

السنة	التضخم
2025	2,4%
2026	2,0%

- تراجع من 2,4% في يناير إلى 1,2% في أغسطس 2025.
- توقعات باستقرار دون 2% بنهاية السنة.

- الرسالة للمواطن: الأسعار تحت السيطرة، والنمو يتسارع تدريجيًا، مما يعزز فرص العمل ويحسن القدرة الشرائية.

ميزانية الدولة

1- الإيرادات: من أين تأتي أموال الدولة؟

- بلغت الإيرادات الإجمالية لسنة 2026 حوالي 128,8 مليار أوقية، بزيادة قدرها +10,1% مقارنة بسنة 2025، يعرض الجدول التالي حجم الإيرادات في 2026 ونسبة التغير مقارنة مع 2025:

المصدر	القيمة (مليار أوقية)	نسبة التغير	ملاحظات
الضرائب	85,14	11,70٪	توسع القاعدة الضريبية ورقمنه النظام
عائدات الدولة (أصول، مبيعات، غرامات)	32	27,40٪	تحسين إدارة الأصول والخدمات
إيرادات الصيد والمعادن	15,60	22,88٪	انتعاش قطاع الصيد وبدء إنتاج الغاز
الهبات والمساعدات	7,72	-12,27٪	انخفاض الاعتماد على التمويل الخارجي

- الرسالة للمواطن: الدولة أصبحت تعتمد أكثر على مواردها الذاتية، مما يعزز استقلالية القرار الوطني.

2 - النفقات: كيف تُصرف الأموال؟

- بلغت النفقات الإجمالية: 132,2 مليار أوقية، بزيادة قدرها +10,9% مقارنة بسنة 2025، مع تركيز واضح على الاستثمار، يعرض الجدول التالي حجم النفقات في 2026 ونسبة التغير مقارنة مع 2025:

المجال	القيمة (مليار أوقية)	نسبة التغير	ملاحظات
النفقات الجارية (تسيير وإدارة)	61	8,63٪	ضبط نفقات التسيير
نفقات الاستثمار	62,10	15,92٪	توسع في المشاريع التنموية
فوائد الدين	5,07	27,58٪	إدارة الدين العام بشكل مسؤول

- الرسالة للمواطن: الاستثمار في البنية التحتية والخدمات هو المحرك الرئيسي للنمو وخلق فرص العمل.

أبرز المشاريع التنموية الممولة من الميزانية

القطاع	المشروع	التمويل (مليار أوقية)
الخدمات الأساسية	تعميم النفاذ للخدمات المحلية	7,11
تنمية العاصمة	تنمية مدينة نواكشوط (مرحلتان)	2,21
الكهرباء	توسعة محطة هجينة + شبكات جديدة	2,16
الصحة	تجهيزات طبية حديثة	1,39
الحماية الاجتماعية	برنامج "تكافل"	1,38
التعليم	برنامج "الشيله" + الكتب المدرسية	1,1
التشغيل	صندوق وطني للتشغيل	0,55
الطرق	أكثر من 14 مشروعًا في مختلف الولايات	4,42
المياه والصرف الصحي	مشاريع في كيفه ونواكشوط	2,62
الزراعة	دعم الشباب الخريجين	0,3
السكن	صندوق دعم سكن المدرسين	0,6

- الرسالة للمواطن: هذه المشاريع تترجم وعود البرنامج الرئاسي «طموحي للوطن» إلى واقع ملموس في الصحة، التعليم، التشغيل، والبنية التحتية.

تأثير الميزانية على حياة المواطن

1- الإيرادات المتوقعة (زيادة نسبية في القوة الشرائية)

البند	التوقع لسنة 2026	ملاحظات
الدخل الشهري	سيظل مستقراً نسبياً مع إمكانية زيادة طفيفة	مع توقع نمو الاقتصاد بنسبة 5.1٪، ستتحسن فرص العمل والدخل في القطاعات غير الاستخراجية (التجارة، النقل، الخدمات). البرامج مثل "الصندوق الوطني للتشغيل" (550 مليون أوقية) تهدف خصيصاً لخلق فرص العمل.
الدعم العيني	تحسن متوقع في جودة الخدمات	ليس زيادة في الدخل النقدي، ولكن الاستثمارات الكبيرة في الصحة (1.4 مليار أوقية للتجهيزات الطبية) والتعليم (برنامج "الشيلة" بـ 1 مليار أوقية، وطباعة الكتب بـ 100 مليون أوقية) تزيد من "الدخل العيني" وتقلل من النفقات المستقبلية المحتملة

- **الخلاصة:** لا توجد زيادة نقدية مباشرة في جيب المواطن من الدولة، ولكن تحسن بيئة الأعمال والاستثمارفي رأس المال البشري سيؤدي إلى تحسن في الدخل على المدى المتوسط.

2. النفقات المتوقعة (تأثير مختلط)

أ. النفقات التي من المتوقع أن تنخفض أو تستقر:

البند	التوقع لسنة 2026	السبب والتحليل
فواتير الكهرباء	استقرار أو تحسن في الخدمة	مشروع توسعة المحطة الهجينة (1.55 مليار أوقية) وخطوط الكهرباء في الجنوب الشرقي (536 مليون أوقية) يهدفان لتحسين الإمداد والاستقرار، مما يقلل من تكاليف المولدات الخاصة والانقطاعات التي تكلف الأسر.
تكاليف النقل والمواصلات	انخفاض محتمل على المدى المتوسط	المشاريع الضخمة لشبكات الطرق (طريق تجكجة - خاي بـ 994 مليون، شبكات مثلث الأمل بـ 500 مليون، وإعادة تأهيل الطرق الوطنية بـ 300 مليون) ستقلل من زمن الرحلة واستهلاك الوقود وتكاليف صيانة المركبات
تكاليف المياه والصرف الصحي	تحسن في الخدمة	مشاريع تزويد المدن بالمياه (كيفه بـ 750 مليون، نواكشوط بـ 306 مليون) والصرف الصحي (600 مليون لنواكشوط) ستحسن من جودة الحياة وتقلل من الاعتماد على مصادر المياه باهظة الثمن
التضخم العام	استقرار عند مستويات منخفضة (أقل من 2٪)	انخفاض التضخم عالمياً ومحلياً يعني أن القوة الشرائية للدخل لن تتآكل، والأسعار ستبقى مستقرة نسبياً للسلع الأساسية

ب. النفقات التي قد تشهد ضغوطاً تصاعدية:

البند	التوقع لسنة 2026	السبب والتحليل
الضرائب والرسوم	زيادة محتملة	ارتفاع الإيرادات الضريبية المستهدف بنسبة 11.70٪ (85.1 مليار بدل76.2 مليار) يشير إلى توسيع القاعدة الضريبية وترشيد الجباية. قد يلمس المواطن هذا من خلال: • زيادة في تحصيل الضرائب على الدخل أو المعاملات الصغيرة. • تطبيق أكثر صرامة للضرائب البيئية (التي ارتفعت بنسبة 114٪ إلى 2.76 مليار أوقية)
أسعار الوقود والطاقة	عدم استقرار محتمل	ارتفاع إيرادات الضريبة على المنتجات البترولية (من 580 مليون إلى 780 مليون أوقية) قد ينعكس على الأسعار النهائية للمواطن إذا لم يتم دعمها. بدء إنتاج الغاز قد يخفف من هذه الضغوط في المستقبل
تكاليف المعيشة في المدن الكبرى	تحسن في الخدمة	ارتفاع في بعض القطاعات. البرنامج الاستعجالي المندمج لتنمية نواكشوط (1.1 مليار أوقية) وتحسين البنى التحتية قد يقود إلى ارتفاع في أسعار الإيجارات وأسعار بعض الخدمات بسبب تحسين البيئة الحضرية وزيادة الطلب

التقييم النهائي والتوصيات العملية للمواطن

التقييم النهائي لمشروع ميزانية 2026: إيجابي

- الرافعات الإيجابية: استقرار الأسعار، تحسن جودة الخدمات العامة (صحة، تعليم، طرق)، وفرص عمل أفضل.
- المخاطر والتحديات: زيادة الضغط الضريبي، وارتفاع تكاليف المعيشة في بعض المناطق المطورة.

توصيات عملية للمواطن في 2026:

1. الامتثال الضريبي: قم بتنظيم أوراقك المالية وكن شفافاً لتجنب الغرامات مع تشديد النظام الضريبي ورقمنته.
2. الاستفادة من الخدمات العامة: استفد من التحسن في المستشفيات والمدارس الحكومية لتقليل النفقات الخاصة على القطاع الخاص في هذه المجالات.
3. مراقبة نفقات السكن: إذا كنت مستأجراً في مناطق التطوير الحضري، كن مستعداً لمواجهة احتمالية ارتفاع الإيجارات وخطط ميزانيتك.
4. التخطيط للمستقبل: استفد من استقرار التضخم لوضع خطط ادخار واستثمار طويلة المدى، لا سيما مع تحسن فرص العمل والاستثمار في القطاعات الجديدة مثل الغاز.
5. مرونة الميزانية: حافظ على مرونة في ميزانيتك الشهرية للتكيف مع أي تغيرات مفاجئة في الأسعار أو السياسات.

خاتمة:

ميزانية 2026 تضع الأسس لنمو اقتصادي أكثر شمولاً، وسيؤدي النجاح في ترجمة هذه الاستثمارات الحكومية الكبرى إلى تحسن ملموس في مستوى معيشة المواطن ويعتمد هذا النجاح على فعالية التنفيذ وشفافية الإدارة.

وعليه فإن المواطن مدعو اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى فهم هذه السياسات وتعديل سلوكه الاقتصادي للاستفادة القصوى من الفرص التي تخلقها هذه الميزانية والاستعداد للتحديات التي قد تترتب عليها.

الملحق

توازن الميزانية

يتم التوازن العام بين موارد وأعباء ميزانية الدولة لسنة 2026 بالأوقية كما يلي:

البيان	قانون المالية المعدل لسنة 2025	مشروع قانون المالية لسنة 2026	الفارق
المجموع العام لموارد ميزانية الدولة (بما في ذلك تمويل العجز)	119 117 990 000,00	132 180 121 713,72	13 062 131 713,72
المجموع العام لإيرادات ميزانية الدولة (دون تمويل العجز)	116 955 416 226,00	128 792 575 100,74	11 837 158 874,74
موارد الميزانية العامة	111 545 416 226,00	124 792 575 100,74	13 247 158 874,74
عائدات ضريبية	76 200 000 000,00	85 142 524 058,36	8 942 524 058,36
إيرادات غير ضريبية	25 149 774 500,00	29 430 000 000,00	4 280 225 500,00
ايرادات الصيد	7 810 000 000,00	10 000 000 000,00	2 190 000 000,00
ايرادات معدنية	4 885 774 500,00	5 600 000 000,00	714 225 500,00
مقسوم الأرباح وإتاوات المؤسسات العمومية	7 674 000 000,00	7 230 000 000,00	- 444 000 000,00
عائدات اخرى (الديون المتنازل عنها و إيرادات المحروقات و إتاوات الصيد)	4 780 000 000,00	6 600 000 000,00	1 820 000 000,00
إيرادات رأس المال	1 395 641 726,00	2 500 000 000,00	1 104 358 274,00
هبات	8 800 000 000,00	7 720 051 042,38	-1 079 948 957,62
مشاريع	7 270 000 000,00	6 280 051 042,38	- 989 948 957,62
دعم الميزانية	1 530 000 000,00	1 440 000 000,00	- 90 000 000,00
إيرادات الحسابات الخاصة	5 410 000 000,00	4 000 000 000,00	- 1 410 000 000,00
فائض/عجز (+ -)	-2 162 573 774,00	-3 387 546 612,98	-1 224 972 838,98
مجموع عام أعباء ميزانية الدولة	119 117 990 000,00	132 180 121 713,72	13 062 131 713,72

النفقات الاجمالية للميزانية العامة	113 707 990 000,00	128 180 121 713,72	14 472 131 713,72
نفقات جارية	56 153 000 000,00	61 000 000 000,00	4 847 000 000,00
أجور ورواتب	28 630 000 000,00	31 500 000 000,00	2 870 000 000,00
سلع وخدمات	11 023 000 000,00	12 500 000 000,00	1 477 000 000,00
تحويلات جارية	14 000 000 000,00	14 000 000 000,00	-
فوائد على الدين العمومي	3 980 820 000,00	5 078 600 000,00	1 097 780 000,00
خارجية	2 746 870 000,00	3 778 600 000,00	1 031 730 000,00
داخلية	1 233 950 000,00	1 300 000 000,00	66 050 000,00
احتياطي مشترك	2 500 000 000,00	3 000 000 000,00	500 000 000,00
نفقات تجهيز	53 574 170 000,00	62 101 521 713,72	8 527 351 713,72
استثمار ممول خارجيا ***	10 053 000 000,00	11 767 648 356,16	1 714 648 356,16
استثار ممول داخليا	43 521 170 000,00	50 333 873 357,56	6 812 703 357,56
نفقات حسابات التحويل الخاص	5 410 000 000,00	4 000 000 000,00	- 1 410 000 000,00